اقامة نظام انتقالي في الضفة الغربية وغزة

١ ـ « **الحكم الذاتي الكامل** » ؟ : سيختبر سكان الضفة الغربية وغزة بعض التخفيف للحكم المباشر من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وقسطا من الحكم الذاتي ، وذلك الى حد ما وفقا لاقتراح تقدم به اولا بيغن في الثامن والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ٠

ومع ان الرئيس كارتر ، في خطابه الى الجلسة المشتركة للكونغرس ، في الثامن عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، وصف هذا التحول بقوله ان :

« الحكم العسكري الاسرائيلي على تلك المناطق سيسحب ويستبدل بحكم ذاتي له استقلال كامل » (٥) ،

فانه قيل بوضوح في اطار عمل كامب ديفيد ان « السلطات والمسؤوليات (المحددة) لسلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة » لم تحدد بعد ، وانها ستحدد عن طريق المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن ٠

وعلى حكومة كل من هذه البلدان الثلاثة ان « توافق » على « سلطات ومسؤوليات » سلطة « الحكم الذاتي » ، وهذا يعني انه سيكون لكل من هذه الحكومات حق النقض ، وبالتالي فان سلطة « الحكم الذاتي » لن تكون قادرة على التمتع باي من خاصيات « الحكم الذاتي » او « الاستقلال الكامل » التي لا تقبل الحكومة الاسرائيلية بمنحها اياها ٠

٢ ـ **المشاركة الفلسطينية : حقيقة ام خيال ؟** : صحيح ان الاتفاق يشترط ايضا انه ، في المفاوضات التي ستحدد فيها سلطات ومسؤوليات سلطة « الحكم الذاتي » ، قد يضم وفدا مصر والاردن وفدا « من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه » ٠ وقد اثارت هذه العبارة المتساهلة قليلا بعض الكلام المنمق المغالى به ٠ وهكذا قال وزير الخارجية فانس للجمعية العامة للامم المتحدة في التاسع والعشرين من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ :

« ان اطار عمل كامب ديفيد يعطي الفلسطينيين كذلك دورا حيويا في تكوين مصيرهم عن طريق الاعتراف بهم كمشاركين في جميع اوجه المفاوضات التي تقرر مستقبلهم ٠ سوف يشتركون في المفاوضات لاقامة سلطتهم المتمتعة بالحكم الذاتي ٠٠٠ » (٦) ٠

ولكن خلافا لذلك التأكيد فان المشاركة الفلسطينية من هذه الناحية تخضع لستة تحديدات حاسمة :

١) ان ضم الفلسطينيين الى الوفدين الاردني والمصري ليس الزاميا : بل هو يخضع لقرار حكومتي الاردن ومصر ٠